

بنك السودان المركزي

لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر  
بنك السودان المركزي

للعام 2016

## لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2016م

عملاً بأحكام المادة 60 (1) من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004م، أصدر مجلس إدارة

بنك السودان المركزي اللائحة الآتية نصها:

### الفصل الأول

#### أحكام تمهيدية

#### إسم اللائحة وبدء العمل بها

1- تُسمى هذه اللائحة "لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2016م" وتعمل بها من تاريخ التوقيع عليها.

#### إلغاء

2- تلغى لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011م. على أن تظل جميع الأوامر والقرارات الصادرة بموجبها سارية الى ان تلغى أو تعدل وفقاً لأحكام هذه اللائحة.

#### تفسير

3- في هذه اللائحة وما لم يقتض السياق معني آخر:

"إتحاد إئتماني" : يُقصد به الرابطة المصرفية التعاونية التي تعمل بجمع مدخرات الأعضاء واقتراض الأموال لمصلحتهم ودفع حصة من الأرباح للمدخرين .

"الإذن بممارسة العمل" : يُقصد به الإذن الصادر من البنك لمؤسسة التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع لممارسة أنشطتها بموجب أحكام هذه اللائحة .

"البنك" : يُقصد به بنك السودان المركزي .

"الجمعية التعاونية" : يُقصد بها أي تنظيم مسجل بموجب قانون التعاون لسنة 1999م .

"المحافظ" : يُقصد به محافظ بنك السودان المركزي .



- "الحافظ" : يُقصد به محافظ بنك السودان المركزي .
- "المشروع الأصغر" : يُقصد به العمل الذي يحتاج الى تمويل أصغر لتشغيله حيث يعتمد على مالك أو منظم عمل واحد يستخدم عدد من الأشخاص لا يتجاوز العدد الذي يحدده البنك .
- "مؤسسة التمويل الأصغر" : يُقصد بها مؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع وكذلك التي لا تقبل الودائع .
- "مؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع" : يُقصد بها أي هيئة أو شركة مساهمة عامة أو خاصة مرخص لها بالعمل من قبل البنك لمزاولة خدمات التمويل الأصغر وقبول ودائع العملاء أو قبول ودائع الجمهور وفقاً لما يحدده البنك .
- "مؤسسة التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع" : يُقصد بها أي هيئة أو شركة مساهمة عامة أو خاصة أو منظمة غير حكومية أو اتحاد أو جمعية تعاونية إذا كان من أغراضها القيام بأعمال تقديم خدمات التمويل الأصغر وغير مسموح لها بقبول الودائع باستثناء الودائع المتعلقة بضمان التمويل .
- "مؤسسة التمويل الأصغر الاتحادية" : يُقصد بها مؤسسة التمويل الأصغر التي يجوز لها العمل في كل ولايات السودان أو في أي منها بعد إخطار البنك .
- "مؤسسة التمويل الأصغر الولائية" : يُقصد بها مؤسسة التمويل الأصغر التي يجوز لها العمل في ولاية محددة .
- "مؤسسة التمويل الأصغر المحلية" : يُقصد بها مؤسسة التمويل الأصغر التي يجوز لها العمل في نطاق محلية محددة .
- "الفقير النشط إقتصادياً" : يُقصد به الشخص القادر على الكسب والذي لا يتجاوز دخله الدخل الذي يحدده البنك .
- "القانون" : يُقصد به قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004م .
- "الرقابة الإحترازية" : يُقصد بها مجموعة من القواعد التنظيمية الوقائية التي يصدرها البنك والتي تهدف الى ضمان سلامة النظام المالي و حماية الودائع بمؤسسات التمويل الأصغر التي تقبل الودائع .



- "الرقابة غير الإحترازية" : يُقصد بها القواعد التنظيمية التي يصدرها البنك والتي تهدف الى رقابة عمل مؤسسات التمويل الأصغر التي تتصل بالتأسيس والتشغيل وبعملاء التمويل الأصغر.
- "عمل التمويل الأصغر" : يُقصد به الفقير النشط إقتصادياً الذي يتقدم للحصول على خدمات التمويل الأصغر وفقاً للشروط التي يحددها البنك.
- "شهادة ممارسة العمل" : يُقصد بها الشهادة الصادرة من البنك لمؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع لممارسة أنشطتها بموجب أحكام هذه اللائحة.
- "التمويل الأصغر" : يُقصد به كل تسهيل مالي أو عيني ممنوح للفقير النشط إقتصادياً أو لمجموعة من الفقراء النشطين إقتصادياً وفقاً لما يقرره البنك من شروط بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- "الترخيص" : يُقصد به الترخيص الممنوح من البنك لمؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع وبموجبه تخضع للإمتثال للرقابة الإحترازية.
- "التسجيل" : يُقصد به تسجيل مؤسسة التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع وبموجبه تخضع للرقابة غير الإحترازية.
- "خدمات التمويل الأصغر" : يُقصد بها حزمة من الخدمات المالية وغير المالية لعميل التمويل الأصغر وتشمل منح التمويل ، الإدخار ، التحويلات الداخلية، التأمين ، التخزين ، التسويق ، وأي خدمات أخرى يحددها البنك.
- "الضوابط" : يُقصد بها الضوابط التنظيمية والرقابية لمؤسسات التمويل الأصغر التي يضعها البنك.





## الفصل الثاني

### التأسيس والترخيص والتسجيل

#### تأسيس مؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع

- 4- (1) يجوز أن تكون مؤسسة التمويل الأصغر إتحادية أو ولائية أو محلية .
- (2) لا يجوز لمؤسسة التمويل الأصغر تقديم خدمات التمويل الأصغر إلا بعد إستيفاء الشروط المنصوص عليها في هذه اللائحة .
- 5- يجب أن تكون الجهة طالبة الترخيص لتأسيس مؤسسة تمويل أصغر تقبل الودائع شخصية إعتبارية منشأة أو مسجلة بإعتبارها :
- (أ) هيئة عامة .
- (ب) شركة مساهمة عامة أو خاصة مسجلة بموجب قانون الشركات لسنة 2015م .
- (ج) أي شخص إعتباري يوافق عليه البنك .

### الترخيص المبدئي والنهائي وشهادة ممارسة العمل

#### لمؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع

#### إجراءات منح الترخيص المبدئي ومدته

- 6- (1) يشترط لمنح الترخيص المبدئي لتأسيس مؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع إتباع الإجراءات الآتية:
- (أ) إستيفاء المتطلبات التي تحددها الضوابط .
- (ب) ملء الإستمارة المعدة لهذا الغرض .
- (ج) دفع الرسوم المقررة التي يحددها البنك .
- (2) تكون مدة سريان الترخيص المبدئي ستة أشهر قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط .



## صدور الترخيص النهائي ومدته

7- (1) يصدر البنك الترخيص النهائي لمؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع بعد إستيفاء المتطلبات

المحددة بالضوابط .

(2) تكون مدة سريان الترخيص النهائي ستة أشهر قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط .

## شهادة ممارسة العمل

8- يقوم البنك بإصدار شهادة ممارسة العمل لمؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع الحاصلة على الترخيص

النهائي ، بعد إستيفاء المتطلبات المحددة بالضوابط .

## تأسيس مؤسسة التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع .

9- يجب أن تكون الجهة طالبة التسجيل لمؤسسة تمويل أصغر لا تقبل الودائع شخصية إعتبارية منشأة أو

مسجلة بإعتبارها :

(أ) هيئة عامة .

(ب) شركة مساهمة عامة أو خاصة مسجلة بموجب قانون الشركات لسنة 2015م .

(ج) منظمة غير حكومية مسجلة وفقاً للقانون .

(د) إتحاد إئتماني مسجل وفقاً للقانون .

(هـ) جمعية تعاونية مسجلة وفقاً للقانون .

(و) أي جهة إعتبارية يوافق عليها البنك .

## التسجيل المبدئي والنهائي والأذن بممارسة العمل

### لمؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع

### إجراءات منح التسجيل المبدئي ومدته

10- (1) يشترط لمنح التسجيل المبدئي لتأسيس مؤسسة التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع إتباع الإجراءات

الآتية:



- (أ) إستيفاء المتطلبات التي يحددها البنك .  
(ب) ملء الإستمارة المعدة لذلك .  
(ج) دفع الرسوم المقررة التي يحددها البنك .  
(2) تكون مدة سريان التسجيل المبدئي لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط .

### التسجيل النهائي ومدته

- 11 - (1) يصدر البنك التسجيل النهائي لمؤسسة التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع بعد إستيفاء المتطلبات المحددة بالضوابط .  
(2) يسرى التسجيل النهائي لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط .

### الإذن بممارسة العمل

- 12 - (1) يقوم البنك بإصدار الإذن بممارسة العمل لمؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع الحاصلة على التسجيل النهائي بعد إستيفاء المتطلبات المحددة بالضوابط .  
(2) يسري الإذن بممارسة العمل لمدة IO سنوات قابلة للتجديد .

### تحويل أو تعديل الترخيص أو التسجيل

- 13 - (1) يجب الحصول على موافقة البنك المسبقة قبل تحويل ترخيص أي مؤسسة تمويل أصغر تقبل الودائع أو تسجيل مؤسسة تمويل أصغر لا تقبل الودائع إلى أي جهة أخرى .  
(2) يجب الحصول على موافقة البنك المسبقة قبل تحويل نشاط مؤسسة التمويل الأصغر من نطاق جغرافي إلى آخر بعد إستيفاء الشروط المحددة لذلك .  
(3) يجب على مؤسسة التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع والتي ترغب في التحويل إلى مؤسسة تمويل أصغر تقبل الودائع تقديم طلب التحويل للبنك وإستيفاء متطلبات الترخيص الواردة في هذه اللائحة والضوابط .



(4) يجب الحصول على موافقة البنك قبل تعديل أي من المستندات والدراسات التي تم تقديمها لأغراض الترخيص والتسجيل المبدئي والنهائي.

### تأسيس شركات تمويل أصغر تابعة للمصارف والجهات الأخرى

14- (1) يجوز لأي مصرف تأسيس مؤسسة تمويل أصغر كشركة تابعة له وفقاً لقانون الشركات لسنة 2015

ولأحكام هذه اللائحة والضوابط التي يحددها البنك.

(2) لا يجوز لأي مصرف أو أي شخصية اعتبارية أخرى إدارة مؤسسة تمويل أصغر إلا بعد موافقة

البنك المسبقة.





## الفصل الثالث

### مجالات العمل

#### مؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع

- 15- (1) يسمح لمؤسسات التمويل الأصغر التي تقبل الودائع العمل في المجالات الآتية :
- (أ) تقديم خدمات التمويل الأصغر على نحو مستدام للفقراء النشطين إقتصادياً .
- (ب) تقديم خدمات التمويل الأصغر للمجموعات مثل مجموعات الإستخدام الذاتي ، الإتحادات والجمعيات .
- (ج) تنفيذ المهام غير المصرفية المتعلقة بالتمويل الأصغر و المرتبطة بخدمات تطوير أنشطة التعاونيات والجمعيات و المشروعات الريفية .
- (د) قبول الودائع وما في حكمها وفقاً لما يحدده البنك .
- (هـ) إصدار الصكوك القابلة للتداول للأطراف ذات المصلحة بهدف تجميع الأموال من الجمهور بعد الحصول على موافقة جهات الإختصاص .
- (و) تحصيل النقود أو تقديم الشيكات نيابة عن العملاء من خلال المصارف العاملة في السودان .
- (ز) الحصول على التمويل من البنوك ، الوكالات ، الشركات ، المنظمات الدولية ، المجموعات ، الأفراد وغيرها و توجيهه نحو خدمات التمويل الأصغر وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .
- (ح) استثمار فائض الأموال في الأدوات المناسبة وذلك وفقاً للسياسة العامة التي يصدرها البنك .
- (ط) دفع واستلام العمولات وتحديد هوامش الأرباح وفقاً لموجهات البنك .
- (ى) تقديم منتجات التمويل الأصغر المختلفة ، و ترتيب محافظ التمويل والإشراف على مشروعات وبرامج التمويل الأصغر .



(ك) الإستثمار بالإشتراك أو المساهمة في إنشاء مؤسسة تمويل أصغر شريطة تسجيلها أو ترخيصها بحسب الحال على الا تتجاوز نسبة إشتراكها أو مساهماتها ربع رأس مال مؤسسة التمويل الأصغر المدفوع ، مع الإفصاح عن هذه الإستثمارات في القوائم المالية وتقارير الأداء .

(ل) تقديم خدمات التمويل الأصغر غير المالية بما فيها من إستشارات وتدريب وتقديم العون الفني وغيرها .

(م) الحصول على الضمانات من وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة أو أي جهة أخرى .

(2) يجوز للمحافظ تعديل أو إضافة أي نشاط إلى الأنشطة المسموح بها لمؤسسات التمويل الأصغر متى ما رأى ذلك ضرورياً .

### مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع

16- (1) يسمح لمؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع العمل في مجال عمل مؤسسات التمويل الأصغر التي تقبل الودائع فيما عدا الآتي:-

(أ) قبول الودائع وما فى حكمها وفقاً لما يحدده البنك .

(ب) تحصيل النقود أو تقديم الشيكات نيابة عن العملاء من خلال المصارف العاملة فى السودان .

(ج) إستثمار فائض الأموال فى الأدوات المناسبة لإبموافقة البنك .

(2) يجوز قبول الودائع الإيداعية والثابتة (ودائع لأجل) من عملاء التمويل الأصغر بعد الحصول على ترخيص خاص من البنك وفقاً للضوابط .

### الأنشطة المحظورة

17- يحظر على مؤسسة التمويل الأصغر القيام بالآتي:

(أ) معاملات النقد الأجنبي ومعاملات الأوراق المالية مع الجمهور .

(ب) قبول ودائع القطاع العام إلا بعد الموافقة المسبقة من البنك .



(ج) ممارسة أي أعمال بخلاف ما هو مرخص لها أو ما يتعارض مع خدمات التمويل الأصغر.

(د) إمتلاك العقارات إلا للإستخدام الرسمي للمؤسسة بموافقة البنك.

(هـ) التعامل بالأوراق التجارية الدولية أو تمويل الشركات الدولية.

(و) منح تسهيل إئتماني لأي من مؤسسيها أو مساهميها أو أعضاء مجلس إدارتها أو مدراءها أو موظفيها أو أقربائهم من الدرجة الأولى ، أو الكيانات القانونية التي يكون لهم مصلحة أو مشاركة فيها بأي صورة كانت.

(ح) الدخول في ايجار أو إستئجار أو بيع أو شراء أياً كان نوعه مع المديرين أو المسؤولين أو الموظفين أو الأشخاص الذين يمتلكون بمفردهم أو مع أقربائهم حتى الدرجة الرابعة 5% من أسهم المؤسسة فأكثر ، الإ بموافقة مكتوبة من البنك.

(ط) منح أي شخص أو مجموعة أشخاص أو أي مؤسسة تابعة لهم أي تسهيلات إئتمانية أو ضمانات مالية بحيث يتجاوز مجموعها الاجمالي 15% من مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطي المحفظ به.

(ي) أي أنشطة أخرى يحددها البنك.





## الفصل الرابع

### الرقابة والإشراف

18- تلتزم مؤسسات التمويل الأصغر بالنظم الرقابية والإشرافية الآتية:

- (أ) تبنى نظام رقابة ذاتي لضمان أن عمليات التمويل تتم وفقاً للقوانين واللوائح.
- (ب) الاستهداء بالمبادئ الأساسية والمعايير الصادرة من المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) و مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والجهات الأخرى المعترف بها عالمياً فيما يتعلق بمعايير الإفصاح عن القوائم المالية وسياسات تصنيف الديون وتكوين المخصصات مع مراعاة الإلتزام بالجهات التي يحددها البنك.
- (ج) الاحتفاظ بسجلات محاسبية في وضع سليم ومنظم في شكل دفاتر أو ملفات إلكترونية وأن تستخدم أحد الأنظمة المحاسبية المتعارف عليها.
- (د) مد البنك بالرواجع وتقديم التقارير والمعلومات المتعلقة بشؤون المؤسسة خلال الفترة المطلوبة وأي بيانات أو معلومات أخرى بالكيفية والطريقة التي يحددها البنك.
- (هـ) إعداد موازنة تقديرية في بداية كل عام ميلادي تعبر عن خطة المؤسسة التي تنوي تنفيذها خلال ذلك العام.
- (و) تمكين فرق التفتيش بالبنك من تفتيش سجلاتها وحساباتها متى ما رأت ذلك .
- (ز) الإلتزام دوماً بتوفيق أوضاعها وفق البرنامج المحدد من قبل البنك .
- (ح) الإحتفاظ بجميع السجلات والمستندات المتعلقة بأعمالها في مكان ملائم ولفتره المحددة بالقانون أو حسب التعليمات الصادرة من البنك .
- (ط) الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية قبل إصدار أي منتجات أو خدمات جديدة خارج إطار العقود النمطية.





## النظم الرقابية والإحترازية

19- تخضع مؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع للنظم الرقابية الإحترازية الآتية:

(أ) المحافظة على الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال ، والإحتفاظ بنسب الإحتياطي النقدي والسيولة الداخلية وتكوين إحتياطي رأس المال وفقاً لما يحدده البنك .

(ب) الإلتزام بمؤشرات معايير ادارة مخاطر التمويل الاصغر التي يحددها البنك والمتعلقة بكفاية رأس المال ونوعية الأصول والإدارة ومستوى الإيرادات والسيولة وفقاً لنظام التصنيف الذي يحدده البنك .

(ج) الإلتزام بمراجعة حساباتها وفقاً لأحكام القانون ، مع مراعاة تطبيق المعايير المحاسبية العالمية والإسلامية المتعارف عليها ، وتقديم ثلاث نسخ من الحسابات السنوية المراجعة مصحوباً برأي المراجعين وخطاب الإدارة للبنك خلال فترة ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية .

(د) مد البنك بأي إيضاحات أو جداول إحصائية أو بيانات تفصيلية لأرقام الميزانية وحساب الأرباح والخسائر متى طلب ذلك .

(هـ) الإشتراك في صندوق ضمان الودائع .



## الفصل الخامس

### الإدارة والمراجعة

#### الإدارة

- 20 - (1) يجب أن تُوكَل إدارة مؤسسة التمويل الأصغر ( مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء والإدارة التنفيذية ) إلى من تتوفر فيهم شروط الأهلية والنزاهة والأمانة وعدم التعسر وأن يكونوا من ذوي الخبرة والمؤهلات في المجالات المالية والإقتصادية وفقاً لما يحدده البنك .
- (2) يجب على مجلس إدارة مؤسسة التمويل الأصغر إدارة أعمال وشؤون المؤسسة وفقاً لأسس الضبط المؤسسي المتعارف عليها .
- (3) يجب أن يكون لمؤسسة التمويل الأصغر مدير عام تنفيذي مسؤول عن إدارة العمل اليومي .
- (4) لا يجوز لأي شخص أن يشغل منصب عضو مجلس إدارة أو مجلس الأمناء أو منصب المدير العام التنفيذي أو نائبه بمؤسسة التمويل الأصغر إلا بموافقة البنك المسبقة .
- (5) يجوز للبنك رفض عضوية أي شخص في مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء أو مناصب الإدارة التنفيذية إذا لم تنطبق عليه الشروط المنصوص عليها في البند (1) .
- (6) يجوز للبنك عزل أي عضو من عضوية مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء أو مناصب الإدارة التنفيذية قبل إنتهاء مدته إذا إقتضت المصلحة العامة ذلك .
- (7) يجب أن تلتزم مؤسسات التمويل الأصغر بكافة القوانين واللوائح والضوابط والتوجيهات والسياسات ذات الصلة بما في ذلك القواعد الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

#### المراجعة

- 21 - لايجوز لأي مؤسسة تمويل أصغر تعيين مراجع خارجي إلا بموافقة مسبقة من البنك .



**الفصل السادس**  
**أحكام عامة**  
**إلغاء أو إيقاف الترخيص أو التسجيل**

22 - يجوز للمحافظ إلغاء أو إيقاف الترخيص أو التسجيل في أي من الحالات الآتية:

- (أ) تقديم معلومات خاطئة عند تقديم طلب الترخيص أو التسجيل .
- (ب) ممارسة أنشطة خارج حدود الترخيص أو التسجيل الممنوح .
- (ج) عدم الالتزام بالقوانين واللوائح والتوجيهات والسياسات ذات الصلة الصادرة من البنك .
- (د) ممارسة أنشطة ضارة بالإقتصاد السوداني .
- (هـ) عدم الإيفاء بالتزاماتها نحو العملاء .
- (و) إقفال المقر دون الحصول على الإذن اللازم .
- (ز) عدم الإيفاء بمتطلبات تجديد الترخيص أو التسجيل خلال الفترة المحددة .

**الإضافة أو الإستخدام لعبارة التمويل الأصغر بغير ترخيص أو تسجيل**

23- لا يجوز لأي جهة غير مرخص لها أو مسجلة وفقاً لأحكام هذه اللائحة أن تضيف إلى إسمها أو تستخدم مفردات أو عبارات تدل على أنها مؤسسة تمويل أصغر إلا بعد الحصول على موافقة البنك المسبقة .

**الأمر بالتصفية وتعيين المصفي الرسمي**

24 - (1) يجوز للمحافظ إصدار أمر بتصفية مؤسسة التمويل الأصغر عند إلغاء الترخيص أو التسجيل أو متى إقتضت المصلحة العامة ذلك .

(2) يجوز للمحافظ عند إصداره أمراً بالتصفية أن يعين المصفي الرسمي .

(3) لا يجوز لمؤسسات التمويل الأصغر الدخول في عملية تصفية إختيارية إلا بموافقة مسبقة من البنك ووفقاً للشروط التي يحددها لذلك .



## المخالفات والجزاءات

25- دون المساس بأي عقوبة وردت في أي قانون آخر ، يخضع كل من يخالف أحكام هذه اللائحة أو المنشورات أو الضوابط الصادرة بموجبها للمحاسبة بموجب أحكام لائحة الجزاءات الإدارية والمالية الصادرة من البنك .

## سلطة إصدار المنشورات والضوابط والأوامر والتوجيهات

26- يجوز للمحافظ أن يصدر الأوامر و المنشورات والضوابط والتوجيهات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه اللائحة .

أشهد أن مجلس إدارة بنك السودان المركزي قد أصدر هذه اللائحة في جلسته رقم (3/2016) في اليوم الخامس عشر من شهر رمضان لسنة 1437 هـ الموافق اليوم العشرين من شهر يونيو لسنة 2016 م .



**عبد الرحمن حسن عبد الرحمن هاشم**  
**رئيس مجلس الإدارة**  
**و محافظ بنك السودان المركزي**

